

المسؤولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة "دراسة حالة الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال"

إعداد الباحث

خالد مهنا سلطان الاسماعيلي

إشراف

أ.د. طاهر محمد حسانين

أستاذ الاقتصاد
جامعة الزقازيق

د/ أحمد جمعة

مدرس الاقتصاد
جامعة الزقازيق

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة من خلال دراسة تطبيقية على الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال، كما سعى البحث للتأكيد على التعرف على واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركة محل الدراسة، وتحديد دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الإدارة، والعاملين أنفسهم.

وباستخدام الاستبيان الإلكتروني تم جمع البيانات المطلوبة وتم معالجة هذه البيانات من خلال البرنامج الاحصائي SPSS، وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها وجود ارتباط طردي قوى بين التنمية المستدامة وتطبيق المسؤولية الاجتماعية، فضلا عن أن تطبيق المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال للمسؤولية الاجتماعية يعتبر أحد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة.

Abstract:

The study aimed to identify social responsibility and its impact on sustainable development in the Omani LNG company. The research also sought to confirm the identification of the reality of the practice of social responsibility in the company under study, and to define the role of social responsibility in achieving sustainable development from the point of view of management and the employees themselves.

And by using the electronic questionnaire, the required data was collected and this data was processed through the SPSS program, and one of the most important results that were reached was that there is a strong link between sustainable development and the application of social responsibility. It is clear that the study sample believes in applying the developmental institution of the Oman LNG company to social responsibility as a tool to achieve sustainable development.

Keywords: social responsibility, sustainable development.

أولاً: مقدمة الدراسة:

في عام ١٩٧٤، أشار إعلان كوكويوك الذي تبنته الأمم المتحدة إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية السبب الرئيسي للتدهور البيئي، وأدى هذا الادراك الى توضيح مفهوم التنمية المستدامة، اختلفت متطلبات الدول من المحيط الحيوي باختلاف وضعها الاقتصادي، فالدول الغنية استولت على الكثير من مصادر الطاقة الرخيصة

واستهلكتها، في حين لم يبقَ أمام الدول الفقيرة سوى تبديد هذه المصادر. ومن هذه الممارسة نشأ مفهوم الأثر البيئي (الكفوي، ٢٠٠٨).

يطلق مفهوم التنمية المستدامة على دمج الاعتبارات البيئية بالتخطيط التنموي، وهذه التنمية لها ثلاثة أبعاد تتمثل في النمو الاقتصادي، التطور الاجتماعي، الحماية البيئية، برز هذا المفهوم في الثمانينات من القرن الماضي، اصطلح على استخدام عبارة "التنمية القابلة للاستمرار"، ثم "التنمية المستدامة"، قبل الاستقرار على عبارة "التنمية المستدامة"، ويعتبر هذا المفهوم قائم على مقولات أخذت طريقها إلى التداول منذ ما يزيد على ثلاثة عقود. ففيمطلع السبعينات من القرن العشرين، نشر نادي روما تقريره الشهير تحت عنوان "حدود النمو"، محدّراً من الأخطار التي تواجه قدرة هذا الكوكب على تلبية احتياجات سكانه ومساندة نشاطاتهم الصناعية والزراعية، ومنبهاً إلى أن ما شُبه لسكان الأرض - حين كان عددهم قليلاً نسبياً - على أنه موارد لا حصر لها هو في الواقع محدود. عقدت الأمم المتحدة عام ١٩٧٢ مؤتمراً في استوكهولم حول البيئة البشرية، أجمعت خلاله حكومات العالم على الحاجة الملحة إلى مجابهة مشكلة التدهور البيئي، وأوضح ذلك المؤتمر طبيعة العلاقة بين التنمية والبيئة، واقترح مقاربة من شأنها لفت الأنظار إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء الكثير من المشاكل البيئية، بغية معالجة النتائج عبر التصدي لأسبابها، حدد مؤتمر استوكهولم البيئة على أنها المخزون الحيوي للموارد الطبيعية والاجتماعية المتوافر في وقت معيّن لسدّ الحاجات البشرية، وحدد التنمية على أنها العملية التي تُستعمل فيها هذه الموارد للحفاظ على رفاه الانسان وتعزيزه. هكذا بدا جلياً التكامل بين أهداف البيئة وأهداف التنمية. (عباس، ٢٠١٠).

تطور مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكت عبر الزمن في هذا المجال، ويمكن تمييز أربع مراحل رئيسة لتطور مفهوم ومحتوى التنمية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى

وقتنا الحاضر، حيث تميزت المرحلة الأولى والتي أشارت إلي مفهوم التنمية كـ رديف لمفهوم النمو الاقتصادي التي امتدت تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على استراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب الذي يمكن ان يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات: استراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات، ويعتبر نموذج (وولت رستو W.Rostow) المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة (عبدالله، ٢٠١٠).

وفيما يتعلق بمجال تطبيق الدراسة فقد أولت الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال منذ تأسيسها اهتماماً كبيراً بالمساهمة في نمو ورقي وتطوير سلطنة عُمان والمجتمع في مختلف الجوانب وذلك عبر برنامجها الطموح في مجال الاستثمار الاجتماعي. ومن أجل مواصلة تعزيز جهودها الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية مع إضفاء مزيد من التركيز والاستدامة على هذه الجهود، قرر مجلس إدارة الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال إنشاء مؤسسة تنموية مستقلة في عام ٢٠٠٩م.

ولا ريب في أن إنشاء المؤسسة التنموية للشركة لا يقتصر الهدف منه على تقديم الدعم المالي للمشاريع والمبادرات والبرامج لصالح المجتمع العُماني فحسب، بل ستكون المؤسسة التنموية بمثابة أكبر مركز للتميز في السلطنة في مجال الاستثمار الاجتماعي، حيث ستكون بيت خبرة ومثالاً يحتذى به للاستثمار الاجتماعي المستدام في السلطنة.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية الموارد البشرية داخل هياكل المؤسسات، تسعى جميع المؤسسات إلى تطويرها وتنميتها، لتحقيق أهداف المنظمة، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية نحو العاملين

عن أولوية عمل واهتمام المؤسسات، وذلك لما للمسؤولية الاجتماعية من دور هام في بناء الصورة الذهنية لدى العاملين، ولما لها من دور في تعزيز الانتماء المجتمعي والقانوني والأخلاقي للوطن وللإنسانية، فكلما كانت المسؤولية الاجتماعية نحو العاملين كلما زاد معها نسبة ولاؤهم للمؤسسة والمجتمع الذي يعيش فيه، وزاد لديهم الحرص على تحقيق أهداف المنظمة والمجتمع على حد سواء.

لذا يمكن الإشارة إلى مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:
هل يوجد دور للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال.
ومن التساؤل الرئيسي تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركة محل الدراسة؟
- ما دور البعد الإقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الإدارة، والعاملين أنفسهم؟
- ما دور البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الإدارة، والعاملين أنفسهم؟
- ما دور البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الإدارة، والعاملين أنفسهم؟
- هل هناك فروق دالة إحصائية بين وجهتي نظر الإدارة والعاملين في الشركة محل الدراسة؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- تحديد أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال.
 - التعرف على واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركة محل الدراسة.

- تحديد دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الإدارة، والعاملين أنفسهم.
- قياس مدى وجود فروق دالة إحصائية بين وجهتي نظر الإدارة والعاملين في الشركة محل الدراسة.

رابعاً: متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: يتمثل في المسؤولية الاجتماعية.
- المتغير التابع: ويتناول التنمية المستدامة.

خامساً: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الحالية بما تقدمه من إضافات من الناحية العلمية والعملية كالآتي:

□ الأهمية العلمية:

- تتبع الأهمية العلمية للدراسة من كونها تقدم محاولة لمعالجة الفجوة البحثية، وذلك من خلال الوقوف على أهمية المسؤولية الاجتماعية للموارد البشرية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة.
- تتمثل أهمية الدراسة في أن هذا الموضوع يعد موضوعاً حيوياً لتقديم إطار نظري لدعم أهمية المسؤولية الاجتماعية، وما يُمكن أن تضيفه للأدب النظري والدراسات السابقة حول علاقتها ومدى تأثيرها على التنمية المستدامة.

□ الأهمية العملية:

- إبراز جوانب القوة الناتجة عن التطبيق في الواقع العملي. فهذه الدراسة بمثابة دعوة للتفاعل بين المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.
- تعود أهمية هذه الدراسة إلى طبيعة دور المسؤولية الاجتماعية مما يزيد من أهمية الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد على تفعيل استراتيجياتها.

سادساً: منهجية الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتمد على مجموعة من الإجراءات البحثية التي تقيس المسؤولية الاجتماعية (كمتغير مستقل) وتأثيره على التنمية المستدامة (كمتغير تابع) وذلك لمناسبته لأهداف الدراسة، وهو "أسلوب يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً"

وسيتم معالجة البيانات الأولية التي تم جمعها باستخدام قائمة الاستقصاء ببعض الأساليب الإحصائية، وذلك بغرض تلخيص ووصف علاقة الارتباط والتأثير المختلفة بين متغيرات الدراسة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز لتحليل البيانات المعروف بـ SPSS.

سابعاً: حدود الدراسة:

- لتحقيق الهدف من الدراسة تم تحديدها في النواحي التالية:
- **الحدود التنظيمية:** ينحصر تطبيق هذه الدراسة على المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال.
 - **الحدود البشرية:** ينحصر تطبيق هذه الدراسة على العاملين بالمؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال.
 - **الحدود الزمنية:** وهي فترة إجراء الدراسة الميدانية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣م.

ثامناً: الإطار النظري للدراسة:

يتناول البحث المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على التنمية المستدامة فيما يلي:

١ - مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

هناك عدة تعريفات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكلها تدور حول ذات المعنى، وهي تحمل الشركات لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح من حملة الأسهم

والمستهلكين والعلماء والموردين والعاملين والبيئة والمجتمع (UNIDO and the World Summit on Sustainable Development, 2002).

ومن أهم التعريفات وأكثرها شيوعاً تعريف البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة.

فقد عرف البنك الدولي: المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد. (World Bank, Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: 2005).

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في أن تتطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية. وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً. ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم.

كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للمسؤولية الاجتماعية: بأنها الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل (The social role of business, 2010).

ويعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية: على أنها مفهوم تقوم الشركات بمقتضاها بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع. (الأسرج، ٢٠١٠).

ويحدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهولندي: المسؤولية الاجتماعية

للشركات على أنها تتضمن عنصرين:

١. ما يكفي من التركيز من قبل الشركة على مساهمتها في رفاهية المجتمع في المدى الطويل.
 ٢. وجود علاقة مع أصحاب المصالح بها والمجتمع بشكل عام.
- وقد شدد المجلس على أن مساهمة الشركة في رفاهية المجتمع لا يتكون فقط من خلال تحقيق القيمة الاقتصادية economic value creation ولكن يشمل تحقيق القيمة في ثلاثة مجالات هي:
- البعد الاقتصادي:** هذا البعد يشير إلى خلق القيمة من خلال إنتاج السلع والخدمات، ومن خلال خلق فرص العمل ومصادر الدخل.
- البعد الاجتماعي:** وهذا يشمل مجموعة متنوعة من الجوانب المتعلقة بعمليات الشركة على البشر داخل وخارج المنظمة مثل علاقات العمل السليمة والصحة والسلامة.
- البعد البيئي:** هذا البعد يتعلق بآثار أعمال وأنشطة الشركة على البيئة الطبيعية.

٢- أهمية المسؤولية الاجتماعية:

يمكن إيجازها فيما يلي:

- زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع، وإيجاد شعور بالانتماء من قبل الأفراد والفئات المختلفة.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توافر مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية.
- تحسين نوعية الحياة للعاملين ولأفراد المجتمع كافة.
- تحسين التنمية السياسية إنطلاقاً من زيادة الوعي المجتمعي، لدى الأفراد والمؤسسات.
- تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع.
- تسهم في تحسين صورة المؤسسة في المجتمع ما يؤدي إلى مردود إيجابي على المؤسسة العاملين.

٣- الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية:

حتى تنجح هذه الشركات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية هناك العديد من العوامل الرئيسية التي يجب إعدادها وتنظيمها قبل الشروع في إطلاق هذه البرامج وفي مقدمة هذه العوامل ما يلي (Carroll Archie, 1991):

- ضرورة إيمان منظمة الأعمال بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك قناعة ويقين من قبل كل مسؤول فيها ابتداء من أصحاب المنظمات، مروراً بمديريها التنفيذيين، وانتهاء بالموظفين حول أهمية هذا الدور.
- أن تقوم المنظمة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع.
- أن يصبح هذا النشاط جزءاً رئيسياً من أنشطة المنظمات يتم متابعته من قبل رئيس المنظمة، كما يتم متابعة النشاط التجاري.
- يجب على الشركة أن تخصص مسؤولاً متفرغاً تفرغاً كاملاً لهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة، ويرتبط مباشرة بالإدارة العليا ويمنح الصلاحيات المطلوبة.
- من أكبر المعوقات التي تواجه منظمات الأعمال الراغبة في الانطلاق في برامج المسؤولية الاجتماعية، رغبة هذه المؤسسات في الانطلاق من خلال مشاريع كبيرة وضخمة وذات أرقام عالية، بل يجب أن تكون الانطلاقة من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تكبر بمرور الأيام لتحقيق المشاريع والبرامج الكبيرة.
- الحرص على عدم الإعلان عن البرامج الاجتماعية إلا بعد إنطلاقها، فكثير من البرامج الاجتماعية التي يعلن عنها لا يكتب لها الاستمرار لعدم قدرة المسؤولين عنها على تنفيذها.

- إجراء مراجعة بيئية لآثار مخرجات المنظمة مع تبني السياسات اللازمة للتعامل مع الهدر والنواتج العرضية وترشيد الاستهلاك لمصادر الطاقة وكل ما يتعلق بالاستخدام الآمن لمنتجات المنظمة المعنية.

٤- المفهوم العلمي للتنمية المستدامة:

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، ولكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال، وعموماً ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها:

□ "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم".

□ وعرف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً".

□ وعرفها وليم رولكز هاوس W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها "تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة".

٥- المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة:

يمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية. لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي:

التوازن بين التنمية والبيئة: حيث تركز التنمية المستدامة على تفهم العلاقة المتكاملة والمستمرة بين التنمية والبيئة، لإشباع احتياجات السكان من ناحية، ومراعاة الاعتبارات البيئية من ناحية أخرى، فموارد الأراضي كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية، إذا ما أديرت بكفاءة وحكمة ووزعت بين الأجيال الحاضر والمستقبل، بطريقة عادلة وهو ما يعرف بالاستدامة.

التخطيط: تركز التنمية المستدامة على التخطيط السليم، المبني على البيانات التي توازن بين الاحتياجات الحقيقية للسكان، وبين الإمكانيات المجتمعية المتاحة، والاستفادة الواعية من هذه الإمكانيات البشرية والمادية التي يمكن إنتاجها في ضوء أولويات يتفق عليها، وتراعي التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء، الذي يتحقق بعملية تقويم المشروعات وبرامج التنمية المستدامة، بهدف التعرف على نواحي الضعف والعمل على تلافيها، ونواحي القوة والعمل على تنميتها، على أن تنجز هذه العملية في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مستخدمين في ذلك أسلوب النظم الفرعية وتكاملها بهدف المحافظة على حياة المجتمع، من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بشكل يضيف في النهاية إلى ضمان توازن النظام الكوني لكن دون أن تؤثر فيها بشكل سلبي، لأن المشكلات البيئية مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، وبالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤولة المباشرة عن تدهور التربة، واجتثاث الغابات التي تؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية والمطر الحمضي، إلى تدمير الغابات والمساحات المائية وبالذات المغلقة (الخواجه، ٢٠٠٦).

المشاركة الشعبية: تعتمد التنمية المستدامة على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لأنها تسعى لتنمية الناس من خلال الاستثمار في قدرات البشر، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس والتي يكفل توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحقق توزيع واسع النطاق وعادل، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء لكل امرئ فرصة للمشاركة فيها، بكفالة الحصول على عمالة منتجة ومأجورة. ولقد تم التركيز في الآونة الأخيرة على أهمية المشاركة في تخطيط المشروعات التنموية لسببين أساسيين هما (جعيني، ٢٠٠٩):

- تقوية المجتمع المدني والاقتصاد الوطني، من خلال تمكين المجتمعات والمنظمات من القدرة على التفاوض مع المؤسسات البيروقراطية، والتأثير عليها في وضع السياسات العامة، ومراجعة كل القرارات التي تتخذها الحكومة نحوهم.

● تقوية فعالة واستمرارية البرامج التنموية من خلال تمكين الناس في وضع القرارات والآليات، أو التأثير عليها في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم، والاستفادة من الموارد المحلية، مما يعني أن التنمية المستدامة تبدأ من الأسفل، وذلك من أجل زيادة حسن الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنه من مشاركة فاعلة في عملية التنمية، ولن يكون ذلك إلا بالتعلم والتربية والتوعية والتدريب... لإعداد المواطنين للمشاركة الجادة في تنمية مجتمعهم.

حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى المبادئ الثقافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبية، وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة، كما تعمل على تغيير المعرفة والمهارات وتوزيع السلطة على كل الأفراد والمجموعات، وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية (صندوق الأمم المتحدة، ٢٠٠٢).

التضامن: بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، وبين أجيال الحاضر

والمستقبل للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

العدالة الاجتماعية: تركز التنمية على مبدأ المساواة الاجتماعية بين الأجيال والتي تتضمن: بدورها ثلاث مبادئ رئيسية هي (الطائي ومحسن، ٢٠١٠):

- على كل جيل صون التنوع الطبيعي والحضاري لقاعدة المصادر، حتى لا يحد من فرص الأجيال القادمة.
- من حق كل جيل أن يرث أرضاً مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه، على أن يحافظوا على نوعية الأرض، بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها.
- على كل جيل أن يقدم المساواة لأفراده ويحترم حقوقهم في العيش، كما كان الحال في الأجيال الماضية.

وذلك من أجل التمتع بموارد الأرض في ظل عدالة توزيع التكاليف والعوائد بين طبقات المجتمع، بما لا يخل بحياة الفقراء وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، أو ينقص من حقوق الأغنياء، وإنما يكون التوزيع في إطار من التكامل والحرص على بذل المزيد من الجهد مع مكافأة المجددين ومعاينة المقصرين، وعدم استغلال الآخرين كالأفراد أو الجماعات من قبل طبقات معينة في المجتمع، وتأمين الفرص المساوية وإلغاء الاستثناءات بالعدالة في توزيع الموارد، والثروات والخدمات التعليمية والصحية بين مختلف أطراف المجتمع، لأن أفراد الجنس البشري يملكون البيئة الطبيعية والثقافية للأرض بالاشتراك مع غيرهم من أعضاء الجيل الحالي والأجيال الأخرى السابقة والمقبلة، فكل جيل يعتبر أميناً على كوكب الأرض للأجيال المقبلة، ومستفيداً من وكالة الأجيال السابقة له، وبهذا فإن اعتبار مبادئ العدالة بين الأجيال مجموعة من الحقوق والواجبات بين الأجيال التي يجب أن تضاف إلى حقوق الإنسان في الدولة القائمة حالياً.

تاسعاً: الإطار التطبيقي للدراسة.

يشمل تصنيف شركات النفط والغاز في سلطنة عمان على ستة تصنيفات وهي:

- الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال.
- المهمل للبتروول.
- شركة النفط العمانية.
- شركة النفط العمانية للتسويق.
- شركة النفط العمانية للمصافي والصناعات البترولية.
- شركة تنمية نفط عمان.

ويتمثل الهدف الأساسي لشركات الخدمات النفطية في تقديم جربة متميزة لإسعاد عملائها من خلال منتجات ملائمة وعالية الجودة بالإضافة الى خدمات متكاملة ذات قيمة مضافة، نحن نثري تجربتكم بالإبتكار المتجدد ، كما تعمل بشكل مستمر على تقديم قيمة مضافة من الناحية المجتمعية. ومن أجل ذلك، نُشارك دوماً في أنشطة مجتمعية من شأنها أن تُرسخ "نفط عمان للتسويق" في المجتمعات التي تُقدّم فيها

خدماتها. إذ تُشارك "نفط عمان للتسويق" في رعاية الكثير من الفعاليات الخيرية والتعليمية والبيئية والسياحية وغيرها لتُثبت أنها ملتزمة دوماً بكونها شركة رائدة تُقدّم قيمةً مُضافةً ، وذلك بالإضافة إلى التعاون مع شركة نفاذ للطاقة المتجددة، قدمت شركة النفط العمانية للتسويق معمل الطاقة الشمسية المتحرك لوزارة التربية، حيث زودت الشركة الوزارة بأربع معامل تقوم باستقبال الطلاب للتعرف على آلية تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية بشكل عملي، وتعمل هذه المبادرة إلى غرس أهمية الطاقة المتجددة لدى الناشئة للحفاظ على البيئة ، كما تتضمن برامج هذه الشركات برنامج "قرية التوعية بالسلامة المرورية" للأطفال، ويأتي هذا البرنامج كجزء أساسي من جهود الشركة الرامية إلى زيادة مستوى وعي المجتمعات المحلية حول أهمية اتباع أفضل ممارسات السلامة المرورية، حيث تهدف الشركة إلى زيادة مستوى وعي الأطفال حول السلامة المرورية وأهمية استخدام أحزمة الأمان ، حيث يقوم الأطفال بقيادة المركبات ضمن مسار على مساحة ١٠٠ متر مربع للحصول على رخصة قيادة من شركة النفط العمانية للتسويق الخاصة بالقرية. كما يتم شرح السلامة المرورية بشكل عام للأطفال مع التركيز على أهمية استخدام أحزمة الأمان، والالتزام بالإشارات المرورية، ومهارات القيادة الآمنة والقواعد المرورية الأخرى قبل القيادة في المسار.

إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لطبيعة الموضوع الذي يتعلق بالمسئولية الاجتماعية وتأثيرها على التنمية المستدامة، والذي يتطلب تطبيق عملي ومتابعة للنتائج وتقييمها واقعياً. وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في كافة الوظائف المختلفة بالشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال ، وفيما يلي عرضاً لأهم الإحصاءات التي يتناولها الإطار العام للبحث:

(١) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يعرض الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (المسئولية الاجتماعية) والمتغير التابع (التنمية المستدامة) من وجهة نظر عينة الدراسة:

جدول رقم (١)

الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

العناصر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
المسؤولية الاجتماعية	4.11	0.8537	20.7
التنمية المستدامة	3.89	0.5578	14.14

المصدر: مخرجات برنامج Spss

ويتضح من الجدول السابق مايلي:

- ارتفاع متوسط آراء عينة العملاء حول عناصر المسؤولية الاجتماعية بمتوسط (4.11) وانحراف معياري (0.8537). وبمعامل اختلاف (20.7%) أي أن معظم الآراء تتراوح بين موافق وموافق تماماً وتميل الى أن تكون موافق تماماً.
- ارتفاع متوسط آراء عينة العملاء حول محددات تحقيق التنمية المستدامة كمتغير تابع بمتوسط (3.89) وانحراف معياري (0.5578) وبمعامل اختلاف (14.14%) أي أن معظم الآراء تتراوح بين موافق وموافق تماماً وتميل الى أن تكون موافق تماماً.
- يتضح أن عينة الدراسة تعتقد في تطبيق المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال للمتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية)، كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية عمان ٢٠٤٠.
- انخفاض قيمة الانحراف المعياري تعكس انخفاض التباين في الآراء حول عبارات الاستقصاء من وجهة نظر عينة العملاء.

(٢) نتائج الاحصاء الوصفي لعبارات المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية):

يعرض الجدول التالي نتائج الاحصاء الوصفي للعبارات من وجهة نظر عينة الدراسة:

جدول رقم (٢)

الاحصاء الوصفي لعبارات المسؤولية الاجتماعية

العناصر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يساهم العامل في تعظيم أرباح الشركة.	4.03	0.911	22.61
تعمل الشركة على تحقيق أقصى الأرباح بطرق شفافة.	4.02	0.874	21.74

المسئولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة "دراسة حالة الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال"

خالد مهنا سلطان الأسماعيلي

23.17	0.929	4.01	تعمل الشركة على خلق فرص عمل لأفراد المجتمع.
20.73	0.908	4.38	تلتزم الشركة بالقوانين التي تستهدف الحفاظ على البيئة.
22.63	0.912	4.03	تلتزم الشركة بالقوانين والاتفاقيات التي تحكم الأعمال الخارجية.
22.77	0.963	4.23	تلتزم الشركة بالقوانين المتعلقة بالرعاية الصحية للعمال.
22.63	0.912	4.03	تلتزم الشركة بالقوانين والاتفاقيات التي تحكم الأعمال الخارجية.
23.71	0.996	4.2	تنتهج الشركة نظام عمل أخلاقي مع العاملين بها.
23.62	0.992	4.21	تتوافق أهداف الشركة مع قيم وأهداف المجتمع.
20.12	0.823	4.09	تسعى الشركة إلى تحقيق أرباح مع مراعاة القيم والمبادئ.
21.36	0.861	4.03	تضع الشركة دليل أخلاقي واضح بالنسبة للعاملين لديها.

المصدر: مخرجات برنامج Spss

(٣) نتائج الاحصاء الوصفي لعبارات المتغير التابع (التنمية المستدامة):

يعرض الجدول التالي نتائج الاحصاء الوصفي لعبارات التنمية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة:

جدول رقم (٣)

الاحصاء الوصفي لعبارات التنمية المستدامة

العناصر	وسط حسابي	انحراف معياري	معامل الاختلاف
تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية الحياة في الأحياء المتخلفة.	3.82	0.6581	17.20
تقوم الشركة بالاستثمار في القدرات البشرية.	4.18	0.951	22.75
تحقق التنمية المستدامة المساواة والعدالة في توزيع الموارد بين الأجيال.	4.25	0.822	19.39
تهتم التنمية المستدامة بدور التعليم في تكوين حياة مستدامة وسط المجتمع.	4.11	0.771	18.76
يتم فرض الضرائب على المخالفين لقوانين حماية البيئة.	4.2	0.847	20.17
تقوم الشركة بدور التوعية الإعلامية التي تحت على المحافظة على البيئة وحمايتها.	4.24	0.853	20.12
يتم مواجهة آثار العولمة التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.	1.98	0.891	45

المسئولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة "دراسة حالة الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال"

خالد مهنا سلطان الأسماعيلي

18.90	0.824	4.36	تحرص الشركة على تطبيق أشكال جديدة من التقنية والنقل الرشيد للتكنولوجيا.
-------	-------	------	---

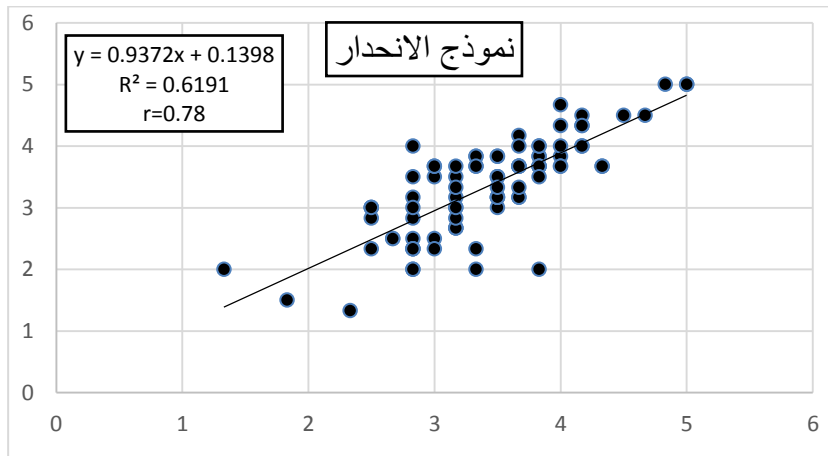
المصدر: مخرجات برنامج Spss

نتائج نموذج الانحدار الخطي الذي يحكم العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع:

يمكن توضيح العلاقة بين متغيري البحث من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (١)

نموذج الانحدار الخطي لمتغيري البحث



يتضح من الشكل السابق ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون ٠,٧٨.
- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٦٢% وهو ما يشير إلى أن (المتغير المستقل)، يفسر التغير في (المتغير التابع) بنسبة ٦٢% تقريباً.

- تم قبول الفرضية التي تقضي بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة للعاملين بالمؤسسة محل الدراسة.
- يتضح من معادلة النموذج أن كل زيادة قدرها وحدة واحدة في المتغير المستقل يتبعها زيادة في المتغير التابع بمقدار ٠.٩٣.

عاشراً: النتائج والتوصيات:

النتائج:

- (١) أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود ارتباط قوى بين (متغير التنمية المستدامة) وتطبيق المسؤولية الاجتماعية.
- (٢) يتضح أن عينة الدراسة تعتقد في تطبيق المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال للمتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية)، كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.
- (٣) انخفاض قيمة الانحراف المعياري تعكس انخفاض التباين في الآراء حول عبارات الاستقصاء من وجهة نظر عينة المستقصى منهم.
- (٤) أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون ٠,٧٨.
- (٥) أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن قيمة معامل التحديد (R^2) والتي بلغت ٦٢% وهو ما يشير إلى أن (المتغير المستقل)، يفسر التغير في (المتغير التابع) بنسبة ٦٢% تقريباً.
- (٦) تم قبول صحة الفرضية الرئيسية للبحث والتي تقضي بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة للعاملين بالمؤسسة محل الدراسة.

التوصيات:

- (١) ضرورة التزام المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال بلوائح وقوانين التوظيف والقوانين التي تستهدف الحفاظ على البيئة.
- (٢) ضرورة مساهمة المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال في زيادة الدخل الوطني الإجمالي.

- (٣) ضرورة الاهتمام بتنمية إحساس العاملين بالمسئولية الاجتماعية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- (٤) ضرورة تبني المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال استراتيجيات تساهم في تحسين مستوى معيشة العاملين بها.
- (٥) ضرورة تبني المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال سياسة عمل بحيث يكون للعامل دور في تعظيم أرباح الشركة.
- (٦) ضرورة التزام المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال بالقوانين والاتفاقيات التي تحكم الأعمال الخارجية.
- (٧) ضرورة سعي المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال نحو وضع بروتوكول واضح للتعامل مع منافسيها.
- (٨) حث المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال على تحقيق أرباح بما لا يتنافى مع مراعاة القيم والمبادئ.
- (٩) حث المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال على صياغة دليل أخلاقي واضح بالنسبة للعاملين لديها.
- (١٠) توجيه التوعية الإعلامية بما يساعد على المحافظة على البيئة وحمايتها.

قائمة المراجع:

اولا المراجع باللغة العربية .

- الكفوي، مصطفى العبد الله. (٢٠٠٨). "التنمية المستدامة -تحسين ظروف معيشة جميع الناس"، بحث مقدم في الندوة العلمية حول دور المكاتب والشركات الهندسية الاستشارية العربية في التنمية المستدامة، دمشق (سوريا).
- عباس، صلاح. (٢٠١٠). "التنمية المستدامة في الوطن العربي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية (مصر).
- عبدالله، محمد حامد. (٢٠٠٠). "اقتصاديات الموارد والبيئة"، جامعة الملك سعود للنشر والمطابع، ط ٢، الرياض (السعودية).

- ❑ الخواجة، علاء محمد. (٢٠٠٦). "العولمة والتنمية المستدامة"، الدرا العربية للعلوم، ج ١، بيروت (لبنان).
- ❑ جعيني، نعيم حبيب. (٢٠٠٩). "علم الاجتماع التربوية المعاصر بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١، عمان (الأردن).
- ❑ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، (٢٠٠٢). "التغيير لتحقيق التنمية المستدامة-دليل تدريسي لدمج مفهوم النوع الاجتماعي-الجندر في البرامج التنموية والمؤسسات والمنظمات"، المكتب الإقليمي للدول العربية.
- ❑ الطائي، إياد عاشور، ومحسن، عيد علي. (٢٠١٠). "التربية البيئية"، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت (لبنان).

ثانيا المراجع باللغة الاجنبية .

- ❑ Reinfried, Sybille. (2009). "GUEST editorial – education for sustainable development and the Lucerne declaration", international research in geographical and environmental education, Vol.18.
- ❑ valadbigi, Akbar, shahab. Ghobadi. (2010). "sustainable development and environmental challenges", European journal of social sciences-vol.13.